العمالة الاجنبية في العراق : جذورها التاريخية وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد

Foreign labor in Iraq: its historical roots and impact on society and the economy

م.م. علي هادي عبدالله
Ali Hadi Abdullah
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص :

شهد العراق على مر العصور استقدام العمالة الأجنبية لأسباب اقتصادية وتنموية مختلفة، حيث لعبت دورًا مهمًا في تعزيز القطاعات الحيوية مثل النفط، والبناء، والزراعة، والخدمات. جذور هذه الظاهرة تعود إلى فترات تاريخية مختلفة، إذ كانت الحاجة إلى الخبرات المتخصصة، والأيدي العاملة الرخيصة، وسد النقص في السوق المحلي من العوامل الرئيسية التي أدت إلى استقدام العمالة الأجنبية ، أثّر وجود العمالة الأجنبية بشكل ملحوظ على المجتمع والاقتصاد العراقي، حيث ساهمت في تطوير البنية التحتية وتحقيق النمو الاقتصادي، لكنها في المقابل طرحت تحديات تتعلق بالتوظيف، والاستقرار الاجتماعي، والضغط على الخدمات العامة. كما أثرت على النسيج الثقافي للمجتمع العراقي بسبب التفاعل المستمر بين العمالة الوافدة والسكان المحليين ، من ناحية أخرى حاولت الحكومات العراقية تنظيم استقدام العمالة الأجنبية من خلال سياسات تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة منها وحماية فرص العمل للمواطنين، إلا أن نجاح هذه السياسات كان متفاوتًا عبر العقود. لا يزال الجدل قائمًا حول آثار العمالة الأجنبية، ومدى الحاجة إلى تطوير سياسات مستدامة تحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الكلمات المفتاحية : العمالة الأجنبية، الاقتصاد العراقي، التنمية، التوظيف

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

Abstract:

Iraq has witnessed the recruitment of foreign labor throughout history for various economic and developmental reasons. Foreign workers have played a significant role in strengthening key sectors such as oil, construction, agriculture, and services. The roots of this phenomenon date back to different historical periods, driven by the need for specialized expertise, cheap labor, and filling gaps in the local labor market.

The presence of foreign labor has significantly impacted Iraqi society and economy. While it contributed to infrastructure development and economic growth, it also raised challenges related to employment opportunities, social stability, and pressure on public services. Additionally, it has influenced the cultural fabric of Iraqi society due to continuous interaction between foreign workers and local populations.

On the other hand, Iraqi governments have attempted to regulate foreign labor recruitment through policies aimed at balancing its benefits with protecting job opportunities for citizens. However, the success of these policies has varied over the decades. The debate continues regarding the effects of foreign labor and the need to develop sustainable policies that serve both economic and social interests in the country.

Keywords: Foreign labor, Iraqi economy, development, employment

المقدمة :

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العدد ٨

تُعد العمالة الأجنبية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية البارزة التي شهدها العراق عبر العصور، حيث لعبت دورًا مهمًا في تشكيل ملامح سوق العمل والمجتمع العراقي. لم تكن هذه الظاهرة وليدة العصر الحديث، بل تمتد جذورها إلى فترات تاريخية مختلفة، إذ ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية، والتحولات السياسية، والتغيرات الديموغرافية التي شهدها البلد ، في فترات معينة، استُقدمت العمالة الأجنبية لسد الفجوات في سوق العمل المحلي، سواء نتيجة لافتقار القوى العاملة المحلية إلى مهارات متخصصة أو بسبب الحاجة إلى أيدٍ عاملة منخفضة التكلفة لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى. وقد ساهمت هذه العمالة في قطاعات حيوية مثل النفط، والبناء، والخدمات، والزراعة، ما جعلها جزءًا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي العراقي، غير أن لهذه الظاهرة آثارًا متعددة، تتباين بين الإيجابية والسلبية. فمن جهة، أسهمت العمالة الأجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير الخبرات والكفاءات، لكنها من جهة أخرى أثارت تحديات اجتماعية واقتصادية، مثل تأثيرها على فرص التوظيف للمواطنين، وضغطها على البنية التحتية والخدمات، وتأثيرها في التركيبة السكانية والثقافية للمجتمع العراقي.

أهمية البحث:

تعد دراسة العمالة الأجنبية في العراق ذات أهمية كبيرة نظرًا لتأثيرها المباشر على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فمع تطور القطاعات الإنتاجية والخدمية، أصبحت العمالة الأجنبية عاملًا أساسيًا في سد النقص في الأيدي العاملة وتوفير المهارات والخبرات التي قد لا تتوفر محليًا، خاصة في الصناعات الحيوية مثل النفط والبناء والخدمات، من الناحية الاقتصادية، تسهم العمالة الأجنبية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير كوادر بشرية تدعم تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، مما يعزز الإنتاجية ويساعد في تحسين بيئة الأعمال. كما أن وجود هذه العمالة قد يسهم في خفض تكاليف الإنتاج في بعض القطاعات، مما يزيد من تنافسية الاقتصاد العراقي على المستوى الإقليمي والدولي ، أما على المستوى الاجتماعي، فإن العمالة الأجنبية تؤثر على النسيج الاجتماعي من خلال التفاعل الثقافي بين العمال الوافدين والمجتمع المحلي، مما يخلق بيئة متعددة الثقافات ولكن قد يؤدي أيضًا إلى تحديات تتعلق بالاندماج الاجتماعي وضمان حقوق العمال المحليين ، كما أن تزايد أعداد العمالة الأجنبية قد

يؤثر على فرص التوظيف للمواطنين، مما يستدعي وضع سياسات تنظيمية فعالة لضمان تحقيق توازن بين احتياجات السوق المحلي وحماية القوى العاملة العراقية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التأثير المتباين للعمالة الأجنبية على الاقتصاد والمجتمع العراقي، حيث على الرغم من مساهمتها في سد النقص في الأيدي العاملة وتعزيز بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أنها تطرح العديد من التحديات. من أبرز هذه التحديات تأثيرها على فرص التوظيف للمواطنين العراقيين، وتأثيرها على الأجور وظروف العمل، بالإضافة إلى الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية، كما أن وجود العمالة الأجنبية قد يؤدي إلى تغييرات في النسيج الاجتماعي والثقافي، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة المجتمع العراقي على التكيف مع هذه الظاهرة وإدارتها بطريقة تحقق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن العمالة الأجنبية في العراق تلعب دورًا مزدوجًا، حيث تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير مهارات وخبرات ضرورية لبعض القطاعات، لكنها في الوقت نفسه تؤثر سلبًا على سوق العمل المحلي من خلال زيادة المنافسة على الوظائف والتأثير على مستويات الأجور، وأن نجاح سياسات تنظيم العمالة الأجنبية يعتمد على مدى قدرة الدولة على تحقيق توازن بين الاستفادة من هذه العمالة في دعم التنمية الاقتصادية، وحماية حقوق العمال المحليين، وضمان عدم تأثيرها السلبي على النسيج الاجتماعي والبنية التحتية في البلاد.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة العمالة الأجنبية في العراق من جوانبها المختلفة، من خلال تحليل أسباب استقدامها وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع. كما سيتم استخدام المنهج التاريخي لاستعراض جذور العمالة الأجنبية في العراق عبر الحقب الزمنية المختلفة، ومعرفة العوامل التي أسهمت في انتشارها.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

المحور الاول : الجذور التاريخية للعمالة الأجنبية في العراق

تعود جذور العمالة الأجنبية في العراق إلى العصور القديمة، حيث كان موقع العراق الجغرافي كجزء من بلاد الرافدين يجعل منه مركزاً للتجارة والاقتصاد. خلال الحضارات السومرية والبابلية والآشورية، استُقدمت العمالة من المناطق المجاورة للمشاركة في مشاريع البناء والزراعة وتطوير البنية التحتية. وكانت هذه العمالة تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الحضرية التي شهدتها هذه الحضارات، كما ساعدت في نقل المعرفة والتكنولوجيا بين المجتمعات المختلفة، وفي العصور الإسلامية، ازدهرت بغداد كعاصمة للخلافة العباسية، ما أدى إلى استقدام الحرفيين والعمال من مختلف أنحاء العالم الإسلامي كان لهذه المرحلة أهمية خاصة، حيث ساهمت العمالة الأجنبية في إثراء المشهد الثقافي والعلمي للعراق استمر هذا النمط خلال العصور اللاحقة، حيث أدت الحملات العسكرية والاحتلالات الأجنبية إلى جلب العمالة الأجنبية للعمل في العراق، مع تركيز كبير على تطوير المنشآت والبنية التحتية العسكرية والمدنية.

اولا: العمالة الأجنبية في العراق الحديث: مع اكتشاف النفط في أوائل القرن العشرين، شهد العراق تحولاً اقتصادياً كبيراً أدى إلى زيادة الطلب على العمالة الأجنبية. قامت الشركات النفطية العالمية بجلب مهندسين وفنيين وعمال متخصصين لتنفيذ مشاريعها الكبرى. لم يقتصر دور العمالة الأجنبية في هذه المرحلة على الجانب التقني فقط، بل شمل أيضاً نقل خبرات الإدارة والتنظيم إلى الاقتصاد العراقي، وفي العقود اللاحقة، استمرت الحاجة إلى العمالة الأجنبية نتيجة للحروب المتكررة التي أثرت على البنية التحتية والاقتصاد المحلي. تسببت هذه الحروب في نزوح أعداد كبيرة من السكان المحليين وتدمير القطاعات الإنتاجية، مما فتح المجال أمام العمالة الأجنبية للمساهمة في إعادة الإعمار والتنمية[١] .

[١] بسمة رحمن عودة الصبّاح ، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار – دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، المجلد ٢ ، العدد ٣٧ ، ص ٥٠-٥٥.

ثانيا : العمالة الاجنبية في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣: ارتفعت معدلات استقدام العمالة الأجنبية بشكل كبير نتيجة للانفتاح الاقتصادي وإعادة الإعمار. قدمت العمالة الأجنبية من دول مثل الهند وبنغلاديش والفلبين ودول أخرى للعمل في قطاعات متنوعة مثل البناء والخدمات المنزلية والمستشفيات. كما شهدت هذه الفترة دخول عمالة أجنبية للعمل في القطاعات الزراعية والصناعية، مما ساهم في دعم الاقتصاد المحلي خلال فترات الأزمات [١] .

المحور الثاني : العوامل المؤثرة في استقدام العمالة الأجنبية

تُعدُّ قضية استقدام العمالة الأجنبية من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والمجتمع في العديد من البلدان، برزت هذه القضية في العراق نتيجة لتأثيرات متعددة سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية، ومن بين العوامل المؤثرة في استقدام العمالة الأجنبية يمكن أن نذكر [٢] :

١. التغيرات الاقتصادية في الدولة، واحتياجات السوق المحلي، والسياسات الحكومية في ما يتعلق بالعمالة والتوظيف، إضافة إلى الأوضاع السياسية والاستقرار الداخلي، فضلاً عن وجود اتفاقيات دولية تنظم عملية استقدام العمالة. وكذلك، يمكن أن تلعب التوجهات العالمية في سوق العمل دوراً مهماً في جذب العمالة الأجنبية، فضلاً عن جاذبية بيئة العمل ومستوى الأجور.
٢. نقص العمالة المحلية المؤهلة: أدى نقص الكفاءات الفنية والتخصصات المهنية في السوق العراقية إلى زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية، خاصة في القطاعات التي تتطلب خبرات متقدمة.
٣. الحروب والنزاعات: أسفرت الحروب المتكررة عن هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، ما خلق فجوة في سوق العمل المحلي وزاد من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

---

[١] راوية عبد الرحيم ياس ، العلاقة بين النمو السكاني وعرض العمل والاستخدام (تجربة الدول النامية) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٨ ، ٢٠٠٤ ، ص٤٨.

[٢] سونيا ارزرقني وارتان ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر، المجلد ١٩ ، العدد ٣١، ٢٠٢٣ ، ص ١١٩-١٢٢.

٤.الاستثمارات الأجنبية: شجعت الشركات العالمية على استقدام عمالتها الخاصة بدلاً من توظيف العمالة المحلية، لضمان تنفيذ المشاريع وفقاً للمعايير العالمية.

٥.انخفاض تكلفة العمالة الأجنبية: غالباً ما تُعتبر العمالة الأجنبية أقل تكلفة مقارنة بالعمالة المحلية، مما يجعلها خياراً مفضلاً لأصحاب الأعمال في القطاعين العام والخاص.

٦.العولمة والانفتاح الاقتصادي: ساهم الانفتاح الاقتصادي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ في تسهيل دخول العمالة الأجنبية عبر العقود والشراكات الدولية.

المحور الثالث : التأثيرات الاجتماعية للعمالة الأجنبية

التأثيرات الاجتماعية للعمالة الأجنبية تعتبر من القضايا المعقدة التي تحمل جوانب إيجابية وسلبية، وقد تكون هذه التأثيرات متنوعة بناءً على طبيعة المجتمع ونوعية العمالة المستقدمة. وفي سياق العراق، تُسهم العمالة الأجنبية في بعض الأحيان في التخفيف من نقص اليد العاملة، لكنها قد تثير بعض القضايا الاجتماعية التي تتطلب اهتمامًا خاصًا. فيما يلي أبرز التأثيرات الاجتماعية[١]

التغيرات الثقافية والاجتماعية: قد يؤدي استقدام العمالة الأجنبية إلى تغييرات في الثقافة الاجتماعية والهوية الوطنية، حيث يمكن أن تتداخل الأنماط الثقافية واللغوية للمجتمع المحلي مع ثقافات العمالة الأجنبية، مما يخلق تفاعلات ثقافية قد تكون إيجابية في بعض الحالات أو تُسبب توترات في حالات أخرى، خاصة في المجتمعات التي تفتقر إلى التنوع الثقافي.

١. التحولات في سوق العمل المحلي: استقدام العمالة الأجنبية قد يساهم في نقص فرص العمل للعمال المحليين، مما يرفع من مستوى البطالة ويؤثر على الاستقرار الاجتماعي. في حالات معينة، قد يُنظر إلى العمالة الأجنبية كتهديد للوظائف المحلية، خصوصًا في الوظائف منخفضة الأجر أو تلك التي تتطلب مهارات محدودة.

[١] رندا شاكر محمود، ستار جبار البياتي ، العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد ٥ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٤ ، ص ١٠١- ١٠٦.

٢. التحديات في العلاقات الاجتماعية: يمكن أن تحدث بعض الصراعات بين العمال المحليين والعمالة الأجنبية نتيجة للاختلافات في الأجور أو ظروف العمل، بالإضافة إلى المشاعر السلبية تجاه "المغتربين" أو العمال الوافدين من ثقافات وأديان مختلفة. قد تؤدي هذه الصراعات إلى مشاكل في التعايش الاجتماعي والتفاعل بين الجماعات المختلفة.

٣. الآثار على الأسرة والمجتمع: العمالة الأجنبية قد تؤثر على تركيب الأسر المحلية، سواء من خلال العمالة المؤقتة أو العمال الذين يتركوا أسرهم وراءهم في بلدانهم الأصلية. هذا يمكن أن يؤثر على القيم الأسرية في المجتمع، مثل العلاقات الأسرية والتعليم والرعاية الاجتماعية.

٤. التأثير على الخدمات الاجتماعية: يمكن أن يؤدي استقدام العمالة الأجنبية إلى ضغط إضافي على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان. في بعض الأحيان، قد يؤدي هذا إلى تأثر جودة هذه الخدمات بسبب تزايد عدد السكان الناتج عن تدفق العمالة الأجنبية.

٥. تسليط الضوء على الهجرة والتنوع الاجتماعي: في بعض الحالات، قد يعزز وجود العمالة الأجنبية في المجتمع من تجربة التنوع الاجتماعي، ويشجع على تقبل الآخر. كما يمكن أن يسهم في خلق مجتمعات متعددة الأعراق، مما يزيد من فرص التبادل الثقافي والتعايش السلمي بين مختلف الفئات.

إذاً، التأثيرات الاجتماعية للعمالة الأجنبية هي مزيج من الفوائد والتحديات، ويتطلب التعامل معها استراتيجيات متوازنة تضمن حقوق العمال الأجانب وتحافظ على استقرار المجتمع المحلي.

المحور الرابع : التأثيرات الاقتصادية للعمالة الأجنبية

التأثيرات الاقتصادية للعمالة الأجنبية تعتبر من الجوانب المهمة التي تحدد نجاح أو فشل سياسة استقدام العمالة في أي دولة. في العراق، كما في العديد من البلدان، تسهم العمالة الأجنبية في

العديد من الجوانب الاقتصادية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تشمل التأثيرات الاقتصادية للعمالة الأجنبية ما يلي[1] :

١. تحفيز النمو الاقتصادي: العمالة الأجنبية تلعب دورًا كبيرًا في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق سد الفجوات في سوق العمل المحلي. إذ تساهم في تنفيذ المشاريع الكبرى التي قد تعجز العمالة المحلية عن تلبيتها بسبب نقص المهارات أو الأعداد الكافية من القوى العاملة. على سبيل المثال، في قطاعات البناء، والنفط، والصناعة، يمكن للعمالة الأجنبية أن تسرع من معدلات الإنتاج وتزيد من قدرة الاقتصاد على النمو.

٢. زيادة الإنتاجية وتحسين التخصص: العمالة الأجنبية قد تسهم في رفع مستوى الإنتاجية، خاصة في القطاعات التي تتطلب مهارات متخصصة يصعب على السوق المحلي توفيرها. العمالة الماهرة التي تستقطبها الشركات الأجنبية أو الشركات المحلية تتعاون مع العمال المحليين لرفع الكفاءة وزيادة الأداء.

٣. تخفيف الضغوط على العمالة المحلية: استقدام العمالة الأجنبية يمكن أن يخفف الضغط على العمال المحليين، خاصة في قطاعات مثل الزراعة أو الصناعة الثقيلة التي تتطلب العمل البدني. كما أن العمالة الأجنبية يمكن أن تساعد في خلق فرص عمل غير مباشرة من خلال استهلاك السلع والخدمات المحلية، مما يسهم في دعم الشركات المحلية.

٤. تحسين التنافسية في السوق: تقديم العمالة الأجنبية على مستوى عالٍ من التخصص والمهارة يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للصناعات المحلية. في بعض الحالات، يمكن للعمالة الأجنبية المساعدة في إدخال تقنيات جديدة وطرق عمل أكثر كفاءة، مما يرفع من مستوى التنافس في الأسواق العالمية.

٥. زيادة الإيرادات من التحويلات المالية: العمالة الأجنبية في العراق قد تُرسل جزءاً من دخلها إلى بلدانها الأصلية عبر التحويلات المالية، مما يشكل مصدر دخل مهم للاقتصاد العراقي

[1] رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية - العراق انموذجاً ، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ص١١٨-١٣١.

من خلال توفير تدفقات مالية من الخارج. هذه التحويلات تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتحفيز الاستهلاك في بعض المناطق.

٦. الضغط على الخدمات العامة: في بعض الحالات، قد يساهم استقدام العمالة الأجنبية في الضغط على الخدمات العامة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان. مع زيادة عدد السكان بسبب وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، قد تجد الدولة نفسها مضطرة لتوفير خدمات إضافية لتلبية احتياجات هذا العدد المتزايد.

٧. تأثيرات على الأجور المحلية: قد يؤدي استقدام العمالة الأجنبية إلى انخفاض الأجور في بعض القطاعات، خاصة إذا كانت العمالة الأجنبية مستعدة للعمل مقابل أجور أقل من الأجور المحلية. هذا قد يخلق تأثيرًا سلبيًا على فئات معينة من العمال المحليين، مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة أو التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع.

٨. التنوع في الاستثمار الأجنبي: وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية يمكن أن يعزز استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تبحث الشركات الأجنبية عن بيئة اقتصادية مستقرة، بالإضافة إلى توفر اليد العاملة الماهرة أو الرخيصة. وهذا قد يسهم في جذب شركات عالمية للاستثمار في العراق.

٩. تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بعض الحالات: وجود عمالة أجنبية قد يساهم في استقرار بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية في حال كان هناك نقص في الموارد البشرية المحلية. على سبيل المثال، في قطاع البناء والمشروعات الكبيرة، يعتمد الاستقرار على توفير أعداد كبيرة من العمالة التي يمكن أن تسرع من تنفيذ المشاريع.

١٠. الأثر على سياسات الأجور والتوظيف: قد تساهم العمالة الأجنبية في تحفيز الحكومة لوضع سياسات متوازنة بشأن الأجور والتوظيف، من خلال زيادة التركيز على تحسين بيئة العمل للعمال المحليين وضمان تكافؤ الفرص في سوق العمل.

على الرغم من أن للعمالة الأجنبية فوائد اقتصادية واضحة، مثل زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، فإنها قد تخلق أيضًا بعض التحديات المتعلقة بالتوظيف المحلي وضغط

الخدمات العامة. لذا، من المهم أن يكون هناك تنسيق بين الحكومة وأصحاب العمل لضمان تحقيق التوازن بين الاستفادة من العمالة الأجنبية وحماية مصالح العمال المحليين.

التوصيات

١. **وضع سياسات تنظيمية فعالة** :يجب على الحكومة العراقية وضع سياسات تنظيمية دقيقة لتنظيم استقدام العمالة الأجنبية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الاستفادة من العمالة الوافدة وحماية سوق العمل المحلي.

٢. **تشجيع التدريب والتعليم المهني** :ينبغي تعزيز برامج التدريب والتعليم المهني للمواطنين العراقيين في المجالات التي تحتاج إلى مهارات متخصصة، مما يقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية ويعزز فرص العمل للمواطنين.

٣. **تحسين بيئة العمل** :من الضروري تحسين بيئة العمل للعمال المحليين والوافدين على حد سواء، من خلال توفير ظروف عمل عادلة وصحية، وضمان حقوقهم بما يتوافق مع المعايير الدولية.

٤. **تشجيع الاستثمار في قطاعات محلية جديدة** :يجب العمل على تنويع الاقتصاد العراقي عبر جذب الاستثمارات في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية، مما يقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية في القطاعات التقليدية مثل البناء والخدمات.

٥. **مراقبة تأثير العمالة الأجنبية على الأجور** :من المهم مراقبة تأثير العمالة الأجنبية على مستويات الأجور في السوق العراقي لضمان عدم الإضرار بالعامل المحلي، واتخاذ التدابير اللازمة لضبط هذه التأثيرات بما يحافظ على تنافسية الأجور.

٦. **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي** :يجب تعزيز التعاون مع الدول التي يتم استقدام العمالة منها من خلال اتفاقيات واضحة تضمن حقوق العمال، وتسهم في تنظيم تدفق العمالة بما يخدم التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

٧. **تشجيع العمالة الماهرة** :يجب أن تكون هناك استراتيجية لتشجيع استقدام العمالة الأجنبية الماهرة التي تسهم في نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية في القطاعات الاستراتيجية مثل النفط، الطاقة، والصناعة.

باتباع هذه التوصيات، يمكن للعراق الاستفادة من العمالة الأجنبية بشكل متوازن، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة دون التأثير سلبًا على المجتمع المحلي أو سوق العمل.

الخاتمة:

تُعد العمالة الأجنبية في العراق ظاهرة ذات أبعاد تاريخية واقتصادية واجتماعية متعددة، حيث لعبت دورًا مهمًا في دعم القطاعات الحيوية منذ العصور القديمة وحتى يومنا هذا. فقد أسهمت هذه العمالة في تطوير البنية التحتية، وتعزيز الإنتاجية، ونقل الخبرات في مختلف المجالات، مما ساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية ، ومع ذلك، فإن لهذه الظاهرة تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على سوق العمل المحلي، وزيادة معدلات البطالة بين المواطنين، إلى جانب الضغوط التي تفرضها على الخدمات العامة والنسيج الاجتماعي. كما أن الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية قد يؤثر سلبًا على الاستدامة الاقتصادية إذا لم يتم تنظيمه بشكل فعال ، بناءً على ذلك، من الضروري أن تتبنى الدولة سياسات متوازنة تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من العمالة الأجنبية، مع ضمان حماية حقوق العمال المحليين وتعزيز فرص التوظيف لهم. كما يجب أن تكون هناك رقابة فعالة على سوق العمل، ووضع استراتيجيات طويلة الأمد لتنظيم استقدام العمالة بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد العراقي، في النهاية يبقى التحدي الأكبر هو إيجاد حلول تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية دون التأثير سلبًا على الاستقرار الاجتماعي وسوق العمل، وهو ما يتطلب تعاونًا بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لوضع سياسات مستدامة تُحقق مصلحة الجميع.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

المصادر:

[١] راوية عبد الرحيم ياس ، العلاقة بين النمو السكاني وعرض العمل والاستخدام (تجربة الدول النامية) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٨ ، ٢٠٠٤ .

[٢] رندا شاكر محمود، ستار جبار البياتي ، العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد ٥ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٤ .

[٣] سونيا ارزرةني وارتان ، العمالة الوافدة وتكاليفها الاقتصادية في العراق ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الجزائر، المجلد ١٩ ، العدد ٣١، ٢٠٢٣ .

[٤]بسمة رحمن عودة الصبّاح ، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار – دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، المجلد ٢ ، العدد ٣٧.

[٥]رندا طلال حسن ، دور العمالة الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية – العراق انموذجاً ، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) ، المجلد ٨ ، العدد ١ .